



ERITREAN PEOPLE'S DEMOCRATIC PARTY (EPDP)

تصريح صادر عن حزب الشعب الديمقراطي الإرتري

مع إطلالة العام الجديد 2018 وليكون عام سلامٍ ومصالحةٍ وطمأنينةٍ واستقرارٍ وليتحرر شعبنا من كابوس الديكتاتورية الجاثم على صدره بسقوط النظام الديكتاتوري الجاثم على صدر شعبنا، يتطلب الأمر شد السواعد وتعزيز الوحدة وتعبئة الشعب للعمل معاً لمواجهة النظام وتقصير عمر معاناة المواطن الإرتري.

الربع قرن المنصرم شهد نضالات كبيرة في الداخل والمهجر خاضها ولازال الشعب الإرتري وقواه المنادية والساعية لتحقيق العدالة من خلال مواجهة نظام هقدف الديكتاتوري للاتيان بإرتريا التي ينعم إنسانها بالممارسة الديمقراطية الحققة وفي سبيل ذلك بذلت جهودٌ كبيرة يستعصي حصرها في أسطر. ومع كل ذلك لم تتحقق رغبة الشعب الإرتري وحلمه في انقشاع ليل المعاناة وانبلاج فجر الانتصار حتى الآن، الأمر الذي يتطلب من كل وطني حادب منخرط في جمعية أو اتحاد أو تنظيم أو حزب أو أي إطار نضالي آخر ولتصعيد النضال العادل والهادف كما تقدم الوصول بالبلاد إلى مرحلة دولة القانون والمؤسسات، يتطلب الجميع تحمل المسؤوليات الوطنية الجسيمة. وعلى كل فرد القيام بدوره المنتظر وحرص الصفوف لمواجهة كل تحدٍ طارئ. ولتحقيق هدف الإتيان بدولة القانون والمؤسسات هناك شرط ينبغي أن يتحقق أولاً وهو ضرورة اسقاط النظام القائم في البلاد.

إن إعلان ميلاد حزب الشعب الديمقراطي الإرتري بإلتقاء حزبي الشعب والديمقراطي كنتيجة للتلاقي في التصورات والأهداف والقناعات التي تمحورت حول أولوية اسقاط نظام هقدف المستبد وسياساته

المدمرة وبالفعل أن الدخول في وحدة الطرفين في جسم واحد يعد ولاشك انتصاراً لا يستهان به مهما بدا ضئيلاً في المقارنة مع الطموحات الكبرى التي نتطلع إليها. وإن تحقيق إنجازات هامة على الصعيد الوطني وعلى رأسها استئصال نظام هقدف يتطلب وحدة وتضافر كل القوى المناضلة من أجل الإتيان بالتغيير المطلوب وعملها في بوتقة واحدة وتأطيرها للعمل الجماعي وتأكيدا وحدة كل العاملين في معسكر قوى التغيير ستتحقق حتماً تطورات الشعب الإرتري.

إن حزب الشعب الديمقراطي الإرتري لا يساوم في وحدة الشعب الإرتري وسيادته على أرضه ويؤمن أن ثروة البلاد هي حق لكل المواطنين ليم توزعها عليهم بالتساوي. وإن المواطنين سيختارون قياداتهم بشكل ديمقراطي لإدارة البلاد وفق نظام الحكم اللامركزي بحيث يحق للشعب ويتسنى له تغيير الحكومة ومحاسبتها كما يؤمن حزب الشعب الديمقراطي الإرتري بأنه لا يسمح للحكومة بالتدخل في الشؤون الدينية.

ومن أهداف حزب الشعب الديمقراطي الإرتري خلق علاقات متميزة وحسنة مع دول الجوار اساسها الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لكل دولة.

إن حزب الشعب الديمقراطي الإرتري يرى أن التنظيمات والأحزاب التي تؤمن بالمبادئ التي مر ذكرها وتناضل من أجل الإتيان بالسلام والديمقراطية في ربوع إرتريا باستطاعتها أن تعمل بشكل مشترك وتحت مظلة واحدة لانجاز النصر المنشود وتحقيق رغبات شعبنا المناضل في السلام والعيش الكريم.

مع ذلك، فإن اللجنة التنفيذية لحزب الشعب الديمقراطي الإرتري، فيما مضى، لم تفلح في تحقيق الأهداف الآنف ذكرها على أرض الواقع ولم تنجح في جعل تلك الأهداف والمبادئ الوطنية محورا يلتفت حوله أبناء الشعب الإرتري في الداخل وفي المهاجر. وعلى عكس كل التوقعات وبفرض نصائح ونداءات أعضائها ومؤيديها وبدلاً عن السعي لإيجاد حلول للمشكلات القائمة ونتيجة لتعنتها كررت اللجنة التنفيذية الأخطاء والممارسات ذاتها لتزيد الطين بلة.

وهنا البعض القليل من الأخطاء البارزة التي وقع فيها حزب الشعب الديمقراطي من لحظة تأسيسه وحتى اليوم:

1. كما يُذكر أنه في شهر أغسطس 2013 تم تقديم دعوة من الحكومة الإثيوبية للجنة التنفيذية لحزب الشعب الديمقراطي الإرتري للمشاركة فيما عُرف بالاجتماع "التشاورى لقيادات التنظيمات". وكما يُذكر فإن الحكومة الإثيوبية لم ترفق الدعوة بأي أجندة محددة، فكانت هناك لقاءات قيادة الحزب مع أعضاء المجلس الوطني والتحالف ضمن ذلك الإطار. ومع أن تلك المشاورات كانت قد تمخضت وبموافقة تنفيذية حزب الشعب الديمقراطي الإرتري على عقد مؤتمر مشترك مع الطرفين وفي غضون 6 أشهر، وقد تم إعلان ذلك الاتفاق للملأ ولكن دون أن تأخذ تلك التنفيذية نسخة موقعة من ذلك الاتفاق. وعند مساءلة وفد الحزب المشارك في تلك الاجتماعات من قبل أعضاء الحزب والمجلس المركزي عن الثغرات والنواقص التي كانت وراءها، وبدلاً من تفسير ما حدث ودواعيه، دخلت التنفيذية في المهاترات وردود أفعال غير مبررة.

2. وفي الوقت الذي تم الاتفاق على عقد مؤتمر الحزب الثاني في مكانين مختلفين، إلا أن اللجنة التنفيذية قررت عقده في زمنين مختلفين وليس في وقت واحد. ولأن الكثيرين من أعضاء الحزب في مختلف الفروع لاحظوا في عقد ذلك المؤتمر، حسب قرار القيادة، في زمنين مختلفين متناقضاً مع النظام الأساسي للحزب وخرقاً له، بالتالي بادروا بتقديم حلولٍ بناءة وإيجابية للحيلولة دون ارتكاب ذلك الخطأ. بيد أن اللجنة التنفيذية ومصرّة على رفض كل الأفكار الإيجابية تشبثت بقرارها القاضي بعقد المؤتمر في وقتين مختلفين الأمر الذي تسبب في خلق حالة من عدم الثقة والشكوك والانقسامات بين الأعضاء.

3. على الرغم من أن أعضاء إقليم أمريكا كانوا قد انهوا وبنجاح مؤتمرهم الدوري وانتخبوا قيادتهم، إلا أن اللجنة التنفيذية ولأنها لم تكن راضية عن انتخاب قيادة الإقليم بشكل ديمقراطي وبدلاً من اللقاء معها والعمل من أجل تنفيذ برامج الحزب، وعبر ما سمته وكيل مكتب الرئيس في شمال أمريكا، ذلك المنصب

الوهامي الذي لا يدعمه نص دستوري، عمدت التنفيذية وبهدف الإيغال في العناد إلى التواصل مع أعضاء الإقليم عبر أفراد وليس عبر قيادته المنتخبة دستورياً.

4. لم تكثف تنفيذية الحزب بالنظر إلى المقترحات والتوصيات البناءة التي تقدمت بها قيادة إقليم أمريكا لإيجاد حلول للمشكلات الطارئة وتكريس وحدة الحزب، بل أصرت على أن تكون تلك القيادة مجرد أداة طيعة بيدها تتقبل الأوامر وتنفذها دون الحق في إبداء رأي أو مناقشة حول أي قضية. وكنتيجة لذلك، بدأت التنفيذية بتجميد وطردها الأعضاء الذين يعبرون عن آرائهم وقناعاتهم التي تتعارض مع ما تطرحه هي. قد بدا ذلك التوجه جلياً خلال زيارة رئيس الحزب الأخيرة إلى شمال أمريكا. فقد قام ودون الإلتقاء بقيادة الإقليم المنتخبة وبدون مسوغ دستوري بتشكيل لجنة ثانية لإدارة الإقليم بتعيين بعض الأفراد.

إن القضايا التي سبق ذكرها فيما تقدم توضيح وبشكل جزئي وبجلاء الظروف التي مر بها حزب الشعب الديمقراطي الإرتري منذ تأسيسه، وفي مقابل ذلك، فإن أعضاء الحزب في مختلف الأقاليم وللحيلولة دون إحباط آمال الشعب وحتى لاتسود حالة اللامبالاة، من جهة وللعمل من أجل حل كل الإشكالات الداخلية التي يواجهها الحزب، من جهة أخرى، عبر الحوار والتفاهم حاولوا تقديم المبادرات لتجاوز الاشكالات القائمة. مع ذلك فإن قيادة الحزب ضاربه عرض الحائط بكل محاولة مسؤولة، قابلت كل ذلك بالرفض معطية آذان صماء لأصوات الغالبية من الأعضاء لتستمر في تبنيها لقرارات غير مسؤولة.

وفي عام 2017 وفي الوقت الذي أخذت دائرة الخلافات وعدم التفاهم بين فروع الحزب وقيادته تتسع، فمع ذلك فإن المجلس المركزي واللجنة التنفيذية وبدلاً عن البحث من أجل حل الإشكالات القائمة، قاما باجهاض أي أمل في إجراء حوار داخلي للحزب.

عليه نحن أعضاء الفروع الذين ناضلنا لسنوات طويلة من أجل الوصول إلى ميلاد هذا الحزب ليلعب دوره الوطني في النضال من أجل الإتيان بالتغيير الذي ينشده شعبنا وانطلاقاً من الظروف السلبية، فإننا قد قررنا أن لا نسمح في أن يستمر الحزب على هذه الحال المزري الذي وصل إليه. عليه ولإنقاذ حزبنا فإننا نعلن لشعبنا وأعضائنا وأصدقائنا في كل مكان:-

1. إن قيادة الحزب قد خانت وحدته الداخلية بتخليها عن المبادئ التي بنيت عليها تلك الوحدة وبالنتيجة، كما وضحنا ذلك فيما تقدم، فإن اللجنة التنفيذية وبدلاً عن الاهتمام بكل الأعضاء حصرت دائرة تعاملها مع مجموعة صغيرة ومحدودة.

2. كما نعلن لشعبنا من أن الوحدة التي تحققت بين حزب الشعب الإرتري والحزب الديمقراطي الإرتري قبل 8 أعوام مضت وتم تجسيدها من قبل القواعد في مختلف الأقاليم، فإن روحها سوف لن تتأثر بحالة الإرباك التي حدثت في داخل الحزب. وعلى العكس فإن حزب الشعب الديمقراطي الإرتري وبفضل الجهود المضنية والمقدرة التي بذلها أعضاؤه في كل مكان سيستمر وبقوة في لعب دوره النضالي من أجل تحقيق ما نبتغيه من تغيير ديمقراطي وبناء دولة مؤسسات دستورية.

3. ولتحقيق الأهداف المرجوة ولتجاوز ما اعترض الحزب منذ لحظة تأسيسه من معوقات، فقد قررنا القيام بعملية تقييم شاملة لتلك التجربة من مختلف جوانبها ليتسنى للمؤتمر الثالث المقبل إجراء الإصلاحات التنظيمية اللازمة.

4. ولكي يلعب الحزب دوره في المرحلة التالية وبعد سد الفجوات التي حدثت على مستوى التنفيذية والهيئة التشريعية نتيجة التطورات التي حدثت في المرحلة الماضية، فإنه وبعد التفاهم والتشاور، فقد تم اختيار 7 أعضاء من أصل 21 من أعضاء الهيئة التشريعية ليشكلوا اللجنة التنفيذية لحزب الشعب الديمقراطي الإرتري.

والتالية أسماؤهم هم أعضاء اللجنة التنفيذية:

1. السيد تسفاميكائيل يوهانس رئيساً؛
2. السيد ألم يوهانس رئيس مكتب العلاقات الخارجية؛
3. السيد برهاني قيري كريستوس رئيس مكتب الشؤون التنظيمية؛
4. السيد ولدو نقاسي مسؤول الشؤون المالية؛
5. السيد أنتونيو تسفاي رئيس الشؤون الإعلامية؛
6. السيد ياسين إبراهيم عضواً
7. السيد كبروم قرينت عضواً.

المجد والخلود لشهدائنا

النصر للشعب الإرتري المناضل

صادر عن المجلس المركزي لحزب الشعب الديمقراطي الإرتري

في الثاني عشر من يناير 2018